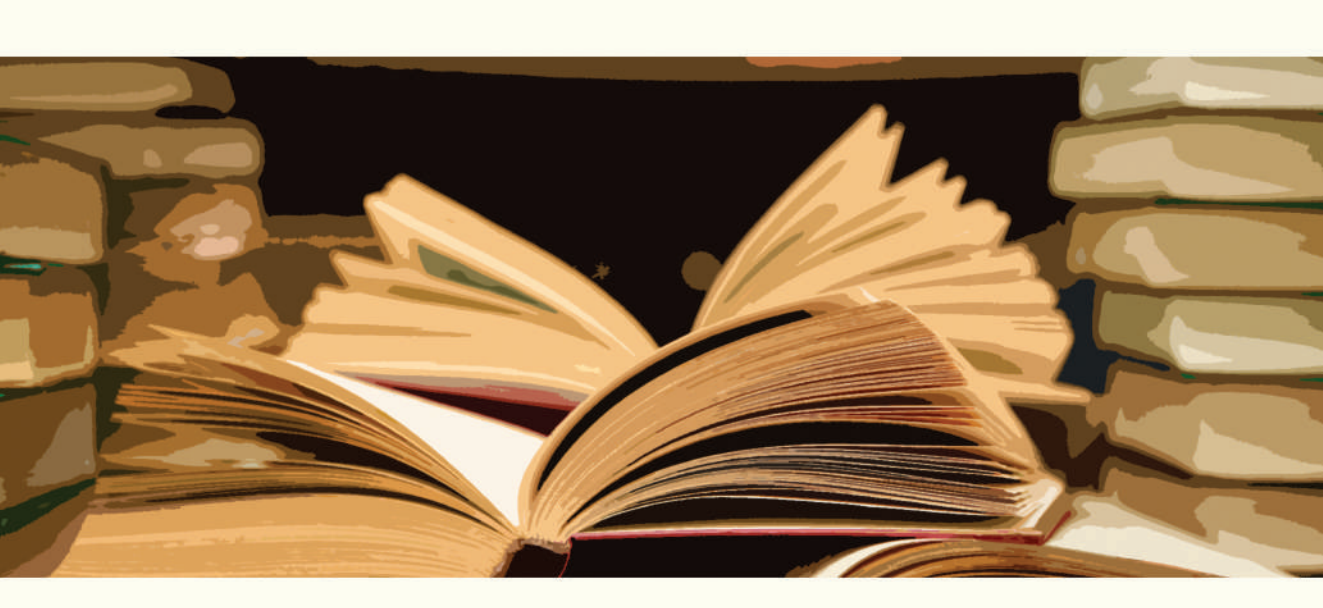




طبعة
مزيدة
ومدققة

ضوابط التكفير

عند أهل السنة والجماعة



أ.د. عبدالله بن محمد القرني

ضوابط التكفير

عند أهل السُّنَّة والجماعة

ضوابط التكفير

عند أهل السُّنَّة والجماعة


بسم الله الرحمن الرحيم

ضوابط التكفير

عند أهل السُّنَّة والجماعة

تأليف

د. عبد الله بن محمد القرني

ضوابط التكفير

عند أهل السُّنَّة والجماعة

د. عبد الله بن محمد القرني

الطبعة الرابعة

طبعة مزيدة ومنقّحة

١٤٤١هـ/٢٠١٩م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

٤ ـ شرك العبادة

كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو استحباباً فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً، سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله.

وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية؛ لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله.

ولهذا؛ ذكر الله عن المشركين أنهم كانوا مشركين في العبادة مع اعتقادهم بأن الله هو المتفرد بالخلق والإيجاد والرزق، وأن الذين يعبدونهم من دونه ليس لهم من ذلك شيء على جهة الاستقلال عن الله تعالى.

قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١].

فهم يعتقدون أن الله هو المتفرد بتدبير الأمور، لكنهم أشركوا بالله من جهة التوسط في الطلب أو العبادة. والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة لمن تدبرها.

وهذا هو معنى قول الله تعالى عن المشركين: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

يقول ابن عباس ﵄: (من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم: من خلق السمٰوات، ومن خلق الأرض، ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون به)[1].

فكما أن اعتقاد أن الله متفرد بالكمال في ذاته وصفاته وأفعاله لا يكفي في تحقيق التوحيد، بل لا بد من إرادة الله بالقصد والعمل. فكذلك ليس الشرك محصوراً في الاعتقاد، بل هو شامل للشرك في الإرادة المستلزمة للعمل، بل إن الشرك في الإرادة هو حقيقة الشرك الذي أرسل الله الرسل وأنزل الكتب من أجل إخراج الناس منه إلى توحيده وعبادته وحده، والعبادة ليست مجرد اعتقاد.

وغالب ما يكون من الذبح وتقريب القرابين والنذور لغير الله، فالغاية منه استجلاب الخير واستدفاع الضر ممن عبد بذلك.

وهذا الشرك مع أنه استغاثة بغير الله تعالى، ففيه عبادة غير الله بالتقرب والنسك الذي لا ينبغي صرفه إلا لله وحده، فهو ضلال وشرك في الطلب والعبادة معاً.

ولهذا؛ ورد كثيراً في كتاب الله نفي أن ينفع المعبودون من عبدوهم، بل ولا أن يضروهم شيئاً، وأن ذلك كله لله وحده، لا يملكه سواه، فلا يطلب غيره ولا يعبد غيره.

يقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦].

ويقول تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنبياء: ٦٦].

ويقول تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [العنكبوت: ١٦، ١٧].

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٥٩٤).

ويقول تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٧٣﴾ [النحل: ٧٣].

ونحو ذلك من الآيات كثير.

ومن جميع ما تقدم يتبين أن شرك العبادة ليس شركاً اعتقاديّاً يستلزم أن يكون المعبود عند من عبده مستحقّاً للعبادة من دون الله، وإنما هو شرك في إرادة غير الله بالعبادة.

ولو كان من تحقَّق منه ذلك معتقداً أن الله هو الذي يستحق العبادة، وإنما يصرفها لغيره على جهة التوسط إلى الله لكان بذلك مشركاً به، سواء كان ذلك التوسط بالشفاعة عنده في قبول العبادة، أو في الشفاعة مطلقاً، أو رجاء نفع المعبود مع اعتقاد أنه ليس له التدبير والتصريف، وأن ذلك كله لله.

وعلى هذا؛ فكما يكون الشرك متعلقاً بالاعتقاد، فكذلك يكون بالإرادة والعمل، ولا فرق.

لكن مرجئة المتكلمين لما ظنوا أن التوحيد هو مجرد اعتقاد وحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن ذلك مفهوم الألوهية، التزموا أنه لا شرك بالتقرب إلى غير الله بالعبادة إلا إذا تضمن اعتقاد استحقاق المعبود للعبادة من دون الله وأن المعبود متفرد بالخلق والتدبير.

واعتبار الإيمان مجرد اعتقاد أصل عام عندهم في التوحيد وفي الالتزام المجمل بالشريعة، فكما قالوا هنا أن التوحيد هو اعتقاد وحدانية الرب، فكذلك الالتزام بالشريعة هو مجرد اعتقاد أنها حق بتصديق الرسول ﷺ.

ولهذا؛ فإنه كما لم يكن عندهم شرك في الطلب والعبادة إلا باعتقاد ما يضاد حقيقة الوحدانية، لا بمجرد الشرك باتخاذ الواسطة، فكذلك لم يكن عندهم كفر بالتولي والإعراض وعدم الالتزام ما لم يكن ذلك عن تكذيب

وجحود واستحلال، سواء في ذلك ما كان من جهة ترك العمل بالكلية، أو من جهة التشريع المضاد لحقيقة الالتزام المجمل.

وما يهمنا هنا في هذا المبحث هو كلامهم في حقيقة التوحيد والشرك، وأما ما يتعلق بالالتزام المجمل بالشريعة وكلامهم فيه فله مجال آخر.

يقول الكمال بن الهمام في شرح المسامرة: (التوحيد هو اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال)[(١)].

ويقول الكستلي في «حاشيته على شرح العقائد النسفية»: (حقيقة التوحيد: اعتقاد عدم الشريك في الألوهية وخواصها، وأراد بالألوهية على ما صرح به: وجوب الوجود والقدم الذاتي، بمعنى عدم المسبوقية بالغير. وبخواصها: مثل تدبير العالم، وخلق الأجسام واستحقاق العبادة، والقدم الزماني مع القيام بنفسه...)[(٢)].

ويقول الكمال بن الهمام في معنى الألوهية عندهم: (لما ثبت وحدانيته في الألوهية.. ثبت استناد كل الحوادث إليه تعالى). والألوهية: الاتصاف بالصفات التي لأجلها استحق أن يكون معبوداً، وهي صفاته التي توحد بها سبحانه فلا شريك له في شيء منها، وتسمى خواص الألوهية، ومنها الإيجاد من العدم، وتدبير العالم، والغنى المطلق عن الموجب والموجد في الذات، وفي كل الصفات، فثبت افتقار الحوادث في وجودها إليه)[(٣)].

ومن كلامهم يظهر جليّاً أن تحقيق شهادة لا إلٰه إلا الله هو اعتقاد تفرد الله ووحدانيته في ذاته وصفاته وأفعاله. ولهذا؛ فلا فرق عندهم بين الإلٰه والرب، ولا بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، بل هما بمعنى واحد، بل يظن كثيرون اليوم ممن لا يفرقون بينهما أنهما وصفان مترادفان.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد كلام له عن المراد بالإلٰه، وأنه

---

(١) «المسايرة شرح المسامرة»، للكمال ابن الهمام (ص٤٣).

(٢) «حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية» (ص٦٣).

(٣) «المسايرة شرح المسامرة»، للكمال ابن الهمام (ص٥٨).

بمعنى المألوه المعبود بحق: (ولكن أهل الكلام الذين ظنوا أن التوحيد هو توحيد الربوبية، وهو التصديق بأنه الله وحده خالق الأشياء؛ اعتقدوا أن الإلٰه بمعنى الآله، اسم فاعل، وأن الإلٰهية هي القدرة على الاختراع كما يقوله الأشعري وغيره، ممن يجعلون أخص وصف الإلٰه القدرة على الاختراع.

ومن قال: إن أخص وصف الإلٰه هو القدم كما يقوله من المعتزلة قال ما يناسب ذلك في الإلٰهية...)[1].

وإذا كان التوحيد هو مجرد اعتقاد تفرد الله في ذاته وصفاته وأفعاله، وكان الإلٰه هو القادر على الاختراع، فإن مجرد الشرك في الطلب، وفي التقرب إلى الله بالعبادة لا يكون شركاً لذاته عندهم ما لم يتضمن شرك الاعتقاد.

وأما ما جاء من إطلاق الشرك فيما يتعلق بشرك الطلب وشرك العبادة والتقرب فلهم فيه تخريجان:

الأول: أن ذلك مقيد بالشرك في الاعتقاد، لا بمجرد الإرادة والعمل. وهذا كما قالوا في كفر التولي والإعراض إنه مقيد بالتكذيب والاستحلال.

الثاني: أن ذلك شرك؛ لكنه شرك أصغر، فهو من المعاصي التي لا يخرج بها فاعلها من الملة. كما قالوا في كفر التولي والحكم بغير ما أنزل الله إنه كفر دون كفر.

يقول أحدهم في ذلك: (اجتمعت الأمة على أن الذبح والنذر لغير الله حرام، ومن فعلها فهو عاص لله ورسوله، والذي منع العلماء من تكفيرهم أنهم لم يفعلوا ذلك باعتقاد أنها أنداد لله)[2].

ويقول سليمان بن عبد الوهاب في رسالته الصواعق الإلٰهية في الرد على الوهابية: (من أين لكم أن المسلم الذي يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية (٩/ ٣٧٧).

(٢) عن كتاب «دعاوى المناوئين دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عرض ونقد»، للأخ عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف (ص١٩٧).

عبده ورسوله إذا دعا غائباً أو ميتاً أو نذر له، أو ذبح لغير الله أن هذا هو الشرك الأكبر، الذي من فعله حبط عمله، وحل ماله ودمه؟. لم يقل أهل العلم من طلب من غير الله فهو مرتد، ولم يقولوا من ذبح لغير الله فهو مرتد)[1]. وقد اشتد الخلاف بين هؤلاء وبين الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، حين بيَّن لهم أنه كما يكون الشرك في الاعتقاد فإنه كذلك يكون باتخاذ الوسائط في الطلب وفي التقرب إلى غير الله بالعبادة، ولو لم يكن متضمناً الشرك في الاعتقاد.

ولازم كلامهم هنا: أن من تقرب إلى غير الله بالعبادة لا يكون مشركاً بمجرد ذلك، بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أن بعض أتباع هؤلاء قد صرَّح بهذا، وأن منهم من كان يسجد للشمس والقمر والكواكب ويصوم لها ويذبح، وهو يظن مع ذلك أن توحيده لم ينتقض.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خالق العالم، كما يظن من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، ويظن هؤلاء أنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد.

وكثير من أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاثة معان، وهو: واحد في ذاته لا قسيم له أو لا جزء له، واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له. وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيه ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ، وفيه ما يخالف ما جاء به الرسول؛ وليس الحق الذي فيه هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أمر به أمر يتضمن الحق الذي في هذا الكلام وزيادة أخرى، فهذا من الكلام الذي لبس فيه الحق بالباطل وكتم الحق.

وذلك أن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات ونزهه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحداً، بل ولا

(١) المرجع السابق (ص١٩٨).

مؤمناً حتى يشهد أن لا إلٰه إلا الله، فيقر بأن الله وحده هو الإلٰه المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له.

والإلٰه هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو الإلٰه بمعنى القادر على الخلق، فإذا فسر المفسر الإلٰه بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف الإلٰه، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين. قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السمٰوات والأرض فيقولون: الله، وهم مع هذا يعبدون غيره.

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١].

فليس كل من أقر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابداً له دون سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له خائفاً منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهي عما نهى عنه. وقد قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به وجعلوا له أنداداً، قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤].

. . . ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً.

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم لا يدخلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه)[(١)].

ومن جميع ما تقدم هنا في شرك التقرب والنسك، وما سبقه في شرك الطلب ندرك أن مرجئة المتكلمين لا يرونهما شركاً بإطلاق، ما لم يتضمن ذلك عندهم الشرك في الاعتقاد. أما مجرد شرك الواسطة فلا.

وأصل شبهتهم في ذلك كما سبق بيانه مفصلاً هو أن الشرك باتخاذ الوسائط في الطلب وفي التقرب والنسك من شرك الإرادة المتعلق بالاستعانة وتعلق القلب بغير الله، وتوجه الإرادة والقصد إلى غير الله.

وعلى هذا؛ لا يكون الشرك عندهم إلا في اعتقاد شريك مع الله في ذاته بإثبات أكثر من رب، أو في صفاته باعتقاد المشابهة بينه وبين مخلوقاته فيها، أو في أفعاله باعتقاد أن لبعض خلقه استقلالاً بالخلق والإيجاد.

والرد الجامع عليهم في كل ذلك هو إلزامهم بأن الشرك في الإرادة؛ كالشرك في الاعتقاد ولا فرق، على ما سبق تفصيله.

ومع أن أصل الإشكال في هذا الباب إنما يستند إلى ما قرره هؤلاء المتكلمون في حقيقة التوحيد وما يلزم عنه في حقيقة الشرك عندهم إلا أنه قد يحصل الإشكال هنا لمجرد عدم تصور إمكان حصول الشرك بعبادة غير الله تعالى دون أن يقدح ذلك في توحيد الله تعالى في ربوبيته، بدعوى أن من أشرك فعبد غير الله تعالى فلا بد أن يكون قد حصل له من الاعتقاد في معبوده ما يناقض ما يجب لله وحده في خصائص الربوبية من الخلق والملك والتدبير

---

(١) «درء التعارض» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٨).

والكمال المطلق لله تعالى، وإلا لم يترك عبادة الله تعالى بتلك العبادة إلى ذلك الشريك.

وحاصل هذا الإشكال مجرد دعوى لا دليل عليها، إذ إنه كما يمكن أن يكون مستند الشرك بعبادة غير الله تعالى هو الشرك في خصائص ربوبية الله تعالى، فقد يحصل هذا الشرك بمجرد التقرب إلى غير الله تعالى بالعبادة، استناداً إلى أن من صرفت له العبادة له جاه ومنزلة عند الله تعالى، حتى ولو لم يعتقد فيه أن شفاعته واجبة القبول عند الله تعالى، فلا يكون هنا ما يقدح في شيء من خصائص الربوبية لله تعالى، وهذا المثال على الإمكان لا يمكن دفعه بمجرد دعوى عدم الإمكان؛ لأن ما لا يمكن تصوره لا بد أن يكون محالاً، بخلاف ما ثبت من الإمكان لهذا المثال، ويدل لوقوع هذا الإمكان ما ذكره الله تعالى عن المشركين في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. حيث جعلوا الغاية من عبادتهم لتلك المعبودات هي مجرد أن يشفعوا لهم عند الله تعالى، وليس في ظاهر الآية ما يدل على أنهم لا بد أن يكونوا قد أشركوا مع ذلك في شيء من خصائص الله تعالى في ربوبيته، ولا أنهم كانوا يعتقدون بالضرورة أن شفاعة معبوداتهم واجبة القبول على الله تعالى، فكما أن من الشرك اعتقاد شيء من خصائص الربوبية لغير الله تعالى، ومنه أيضاً اعتقاد تقييد إرادة الله تعالى بإرادة من يشفع عنده، فإن من الشرك كذلك صرف ما يختص به الله تعالى من العبادة لغيره ولو لم يعتقد فيه شيئاً من خصائص الربوبية، ولا أن إرادة الله تعالى محكومة بإرادته؛ لأن الوصف الجامع للشرك في كل ذلك وغيره أن يجعل ما هو لله وحده لغيره، سواء كان ذلك في باب الاعتقاد أو العمل ظاهراً أو باطناً، وكل تأويل للآية خارج عن هذا المعنى وتقييد دلالتها بما لم يرد فيها فهو خروج عن ظاهر دلالتها وما يتبادر من معناها.

وأساس الإشكال عند من ربط بين الشرك في العبادة وبين اشتراط أن يكون للمعبود شيء من خصائص الربوبية عند من عبده هو من جهة الظن بأنه

إذا كان مفهوم العبادة مرتباً على مفهوم الإلٰه فإنه لا يكون الإلٰه إلٰهاً عند الموحد والمشرك على السواء إلا إذا كان له شيء من خصائص الربوبية التي استحق بها أن يكون إلٰهاً، وعلى هذا؛ فلا تكون العبادة عبادة شركية وفق هذا التوجيه إلا إذا كانت مع اعتقاد أن من صرفت له العبادة قد شارك الله تعالى في شيء مما يختص به من صفات الربوبية.

وحاصل ذلك عند من يقول بهذا القول: أن (الإلٰه هو من يعتقد اتصافه بصفات معينة تجعله عند من اعتقد ذلك فيه مستحقّاً للتذلل والخضوع وتقديم التعظيم والتوقير، أو المحبة وطلب القربى، أو طلب جلب منفعة أو دفع مضرة، وإظهار الفقر والحاجة ونحو ذلك، فتعريف الألوهية ومفهومها سابق بذلك على تعريف العبادة، فالإله يتم تعريفه أولاً ثم يترتب على ذلك ضرورة أن العبادة هي أي فعل من الأفعال أو قول من الأقوال التي توجه إلى ذلك الإلٰه للتعظيم، أو لإظهار الخضوع والتذلل، أو للتعبير عن الفقر والحاجة وطلب جلب منفعة أو دفع مضرة، أو للتعبير عن الود والمحبة وطلب القربى، أو لكل ذلك، فإذا كان ذلك حقّاً ترتب عليه ضرورة أنه لا يوجد قول أو اعتقاد أو فعل ظاهر أو باطن، من سجود وركوع وقيام أو قعود أو ذبح أو تقديم قرابين أو إيقاد شموع أو حب وبغض وتعظيم أو إرادة إلا إذا كان موجهاً إلى من يعتقد فيه استحقاقها، لأمور ذاتية يعتقد ثبوتها فيه؛ **أي: لصفات معينة فيه هي صفات الألوهية)**[1].

وتعريف العبادة بهذا التعريف وتقييدها بهذه القيود وحصر معناها في مجرد التقرب إلى من يعتقد المتقرب بها إلى غير الله تعالى أن له شيئاً من خصائص الربوبية لا يعرف فيما أعلم عن أحد من أهل السُّنَّة، وإنما هو مقتضى ما عليه المتكلمون من تحديد الشرك الناقض للتوحيد بالشرك في خصائص الربوبية على ما سبق بيانه، وأظهر ما يعلم به بطلان هذا التوجيه هو

(١) كتاب التوحيد، أصل الإسلام وحقيقة التوحيد، د. محمد المسعري (٢٢٢ ـ ٢٢٣).

أنه مخالف لما هو معلوم في اللغة والشرع من معنى شهادة ألا إلٰه إلا الله، فإن الإلٰه في لغة العرب هو المعبود مطلقاً بحق أو باطل، وكلمة الشهادة هي في تقرير استحقاق الله وحده للعبادة، وإذا كان الإلٰه المعبود بالباطل قد يكون معبوداً لكونه عند من عبده متّصفاً بشيء من خصائص الربوبية؛ فإنه لا يلزم أن تكون كل عبادة بالباطل مشروطة بهذا الشرط؛ لأن كل من عبد غير الله فقد اتخذ ذلك المعبود إلٰهاً، للتطابق بين مفهوم الإلٰه ومفهوم المعبود، بحيث يصح تفسير الإلٰه بأنه المعبود كما يصح تفسير المعبود بأنه الإله؛ لأن إلٰه وإن كان على وزن فعال إلا أنه بمعنى مفعول، على ما يقرره أهل اللغة، كما في كتاب بمعنى مكتوب ونحو ذلك.

فحقيقة معنى إلٰه على هذا هي: مألوه، والمألوه والمعبود بمعنى واحد، وقد سبق تفصيل القول في ذلك ونقل ما قرره أهل اللغة في معنى الإلٰه عند الكلام عن معنى شهادة لا إلٰه إلا الله في أول هذا الكتاب فلا داعي لإعادته هنا، وبهذا ينحل الإشكال عند من تصور أن تفسير الإلٰه بأنه المعبود مع تفسير المعبود بأنه الإلٰه هو من الدور القبلي، فإن الدور القبلي إنما يكون في حال توقف الشيء على ما يتوقف عليه، كما إذا قيل إن (أ) متوقفة على (ب)، لكن (ب) مع ذلك متوقفة على (أ)، وعلى هذا فليست العلاقة بين مفهوم المعبود ومفهوم الإلٰه من قبيل توقف أحدهما على الآخر، ولا أن البرهنة على كل منهما متوقفة على الآخر، بل العلاقة بينهما من قبيل تفسير أحدهما بالآخر، وأن كلّاً منهما ينوب عن الآخر في الدلالة على معنى واحد، وهذا ليس من الدور الممتنع في شيء.

وهذا لا يتنافي مع ما جاء في القرآن من ربط استحقاق الله تعالى للعبادة بما له من الصفات التي استحق لأجلها أن يفرد بالعبادة، فقد ورد الاستدلال على توحيد الله تعالى من وجوه عديدة يمكن إجمالها في تفرد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير والإنعام والكمال المطلق، وليس المقام هنا في ذكرها وبيان وجه دلالتها، وإنما المقصود بيان أنه وإن ورد الاستدلال لتوحيد العبادة

واستحقاق الله لها بهذه الأوجه إلا أنه لا تلازم بين دلالتها على وجوب إفراد الله بالعبادة وبين أن يكون الشرك في العبادة مقيداً باعتقاد شيء من هذه الأوجه لغير الله تعالى حتى تكون عبادة غيره شركاً، بل عبادة غير الله تعالى شرك سواء صرفت العبادة لغير الله مع اعتقاد أن للشريك مع الله شيئاً من خصائص الربوبية التي استحق لأجلها أن يعبد أو صرفت العبادة لغير الله تعالى لمجرد أن من صرفت له يشفع عند الله تعالى في قبول العابد لذلك الشريك لأجل ما له من الجاه والمنزلة عند الله، ولو مع عدم اعتقاد أن تكون تلك الشفاعة على جهة تقييد إرادة الله تعالى بإرادة الشافع كما هو الشأن في الشفاعة عند الملوك على ما سبق تفصيل القول فيه.

ومما يتأسس عليه الإشكال عند من يقول بعدم استقلال الشرك في العبادة عن الشرك في خصائص الربوبية الاعتماد على المفهوم اللغوي للعبادة، مع أن المعتبر في هذا المقام هو المفهوم الشرعي، ومثال ذلك: أنه إذا قيل إن مفهوم العبادة في اللغة هو التعظيم، فالسجود قد يكون تعظيماً لمخلوق كما كان مباحاً في الشرائع السابقة فلا يكون شركاً، وقد يكون تعظيماً للخالق فيكون عبادة خاصة به، فما هو الحد الذي ينتقل به السجود من مجرد المنع منه لعدم مشروعيته في ديننا لكونه منسوخاً لكنه لا يكون شركاً في العبادة إلى كونه شركاً يوجب الخروج من الملة، ومن هنا ينشأ الإشكال، إذ لا بد من حد يفصل بين تعظيم المخلوق وبين تعظيم الخالق، لا بمجرد أن يقال إن هذا سجود قصد به تعظيم المخلوق وذاك سجود قصد به تعظيم الخالق، بل لا بد من تحديد ما يتضمنه القصد في الحالين، ولما كان السجود في الحالين مشتملاً على هيئة للسجود وعلى قصد التعظيم فلا بد أن يكون متعلق التكفير بالسجود لغير الله تعالى أمر وراء هذين الحالين، ونظر من يعتمد على الدلالة اللغوية لمعنى العبادة عموماً والسجود خصوصاً فلم يجدوا فارقاً بين الحالين إلا أن يقال: إن السجود لله تعالى ينفرد عن السجود للمخلوق بكونه تعظيماً لله تعالى من حيث هو متصف بصفات الربوبية التي استحق بها إفراده بالعبادة،

ورتبوا على ذلك أن السجود لغير الله تعالى مهما بلغ من التعظيم فإنه لا يكون شركاً إلا إذا تحقق فيه المناط الذي يكون به عبادة لله تعالى، وهو أن يكون السجود للمخلوق مترتباً على اعتقاد مشاركة المخلوق للخالق في شيء من صفات الربوبية، لكون ذلك على ما زعموا هو حقيقة الحد الفاصل بين تعظيم الله بالسجود وبين تعظيم غيره به.

ولو أن من التزموا بهذه اللوازم اعتبروا الحقيقة الشرعية في التمييز بين ما هو عبادة وما ليس بعبادة لما حصل لهم الإشكال على هذا الوجه، وذلك أنه لا يصح اعتبار السجود لله تعالى والسجود للمخلوق من جنس واحد بدعوى اشتراكهما في الهيئة وقصد التعظيم، بحيث يبحث عما يفصل بينهما في غير هذين الأمرين، بل الفصل بينهما حاصل ابتداء في أنهما وإن اشتركا في الهيئة وقصد التعظيم إلا أن السجود لله تعالى هو سجود عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى، بينما السجود الذي يقصد به التحية للمخلوق لا أثر فيه للتقرب إلى المخلوق بالسجود، وإنما حاصله مجرد تحية مخلوق لمخلوق.

وعلى هذا؛ فالفرق بين السجودين هو في انفصال كل منهما عن الآخر من مبدأ كلٍّ منهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، لا أنهما يشتركان في حقيقة واحدة ثم ينفرد سجود العبادة عن سجود التحية، والتمييز بين سجود يقصد به التقرب إلى الله تعالى أو التقرب إلى غيره وبين سجود لا يجاوز القصد به مجرد التحية للمخلوق وتعظيمه من الأمور الواضحة بذاتها، ودلالة القرائن المحتفة بكلٍّ منهما كافية في التمييز بينهما، ولهذا لم يشكل سجود معاذ رضي الله عنه للنبي ﷺ، ولم يشكل سجود أخوة يوسف ليوسف عليه السلام، ولا أشكل أمر الله تعالى الملائكة أن تسجد لآدم عليه السلام، ولا ما أخبر به النبي ﷺ أنه لو كان آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمر المرأة أن تسجد لزوجها، وذلك أن القرائن المحتفة بجميع هذه الحالات تدل على أنه لا يمكن حملها على سجود العبادة، بل لا يتصور فيها غير سجود التحية، ولو فرض حصول الاشتباه في حال شخص، وأن سجوده لمخلوق هل هو سجود عبادة أو سجود تحية فيلزم

التحري في ذلك والتحقق منه، وفق ما هو المعتبر في اشتراط قيام الحجة على المعين، على ما سيأتي تفصيل القول فيه عند الكلام عن منهج أهل السُّنَّة في التلازم بين الظاهر والباطن.

ويلزم من يقول بالتلازم بين الشرك في العبادة وبين الشرك في الربوبية وإن كان ممن يخالف المتكلمين في تعريف التوحيد والشرك: أن من حقق توحيد الربوبية فإنه وإن أشرك في العبادة ما أشرك فإنه لا يخرج عنده عن كونه موحّداً، فرجعت حقيقة التوحيد المنجي عند من يقول بالتلازم على هذا الوجه إلى توحيد الربوبية، وأما توحيد العبادة فهو وإن كان عنده داخلاً في حقيقة التوحيد لكنه إنما يكون من كمال التوحيد لا من حقيقته المشروطة في النجاة، وهذا يشبه قول من قال: إن العمل من الإيمان، لكن لا يمكن حصول الكفر بالفعل أو الترك المتعلق بالعمل الظاهر، بل لا يكون الكفر إلا بالاعتقاد، فلزم أن يكون العمل عند من قال بذلك من كمال الإيمان لا من حقيقته المنجية، وأثر الإرجاء ظاهر في هذين القولين، وإن لم يصل إلى إخراج العمل من الإيمان، ولا إخراج توحيد العبادة من حقيقة التوحيد.